حوار

بقلم: احمد طلعت

يظهر ان قانون قطاع الاعمال العام ،أوقانون الشركات القابضة ،كما يسمونه احيانا ،قد صدربدون دراسة كافية ،وان الحكومة قد اندفعت وراء (الفكر) دون ان تقدر كل العواقب .. فالقانون صدر في شهر يونيومن عام ١٩٩١ ،وهو الآن يتغير قبل ان يكمل عامين من عمره ..!!

والمعروف ان القانون يوضع لكي تكون له صفة الثبات ،فلا يتغير ولايتبدل الابعد فترات طويله ،وعندما يتبين بعد التجربة (الطويلة) ان به قصورا أونقصا ،لذلك فإن دراسة التشريعات دراسة متانية قبل اصدارها ،سواء في المجالس البرلمانية ،أوعن طريق المناقشة الواسعة بواسطة كل المهتمين بالتشريع ،هي من أهم الضمان لنجاح القانون واستقراره .

لكننا تعودنا -منذ بداية الخمسينات -ان نصدرالقوانين بين عشيةوضحاها بدعوي الثورية ،وسرعة الانجاز ،وغير ذلك من الشعارات التي ادت الي (هدم) القاعدة التشريعية التي كانت قد بدأت تستقر في مصر بعد الغاء الامتيازات الاجنبية واصدار القانون المدني الجديد.

وكان التسرع وعدم الدراسة وراء الفشل الذي لم تصادفه القوانين وحدها ،وانما ايضا كل العلاقات الاجتماعية التي تنظمها القوانين.

وأذا اخذنا القطاع العام -كمجرد مثال-نري انه قدمرمنذ بداية الثورة بعدة صيغ تستهدف احكام الرقابة عليه وتنظمه ،وفشلت هذه (الصيغ) جميعها وفشل معها القطاع العام ،فمرة كانت هناك صيغة المؤسسات النوعية ،ثم تحولت صيغة الهيئات العامه ،ثم المؤسسات العامة ،حتي وصلت الي صيغة قطاع الاعمال العام أو الشركات القابضة .

وباستثناء تجربة واحدة في بداية الثورة -وهي تجربه المؤسسة الاقتصادية -التي لم تستمر طويلا مع الاسف ،فان كل المحاولات الاخري قد فشلت ،وضاعت معها آلاف الملايين ،لمجرد أن البعض قد تصور أنه سلطة فوق السلطة ،اي ان شركات القطاع العام هي سلطة تعلوها سلطة المؤسسات أو الهيئات العامة .

وتضاعفت التكاليف نتيجة للتوسع في انشاء الوظائف بحجة الرقابة وتحسين الأداء وهي في حقيقتها لم تكن الاوسيلة لاستنفادموارد القطاع العام في مصروفات مظهرية لافائدة منها ولانفع .

ثم جاءت فكرة تشكيل مجالس ادارات شركات القطاع العام من العاملين في كل شركة برئاسة رئيس لمجلس الادارة ،لتهدركل قيمة لمجالس الادارات وتحولها الي مجالس مديرين،وهي مجالس. تنفيذية لاتعرف شيئا عن الرقابة او التخطيط ،واصبح اعضاء مجالس ادارة هذه الشركات موظفين عند (السيد رئيس مجلس الادارة) الذي يملك ان يمنح وأن يمنع ،فأصبح الاعضاء يحضعون له بدلا من ان يقوموا بمراقبة عمله وتصحيح مساره..

ولقد رأينا الكثيرمن وحدات القطاع العام تدار بعقلية اصحاب العزب أو(العمد) لايجرؤاحد علي ان يخالفهم الرأي أويوجه اليهم اخف انواع النقد ،لانهم -أي اعضاء مجالس الادارات -مجرد موظفين تحت رئاستهم اولا واخيرا..!!

ثم (اهتدت)الحكومة الي صيغة الشركات القابضة (!!)التي لاتختلف عن صيغة المؤسسات العامة الامن ناحية الشكل فقط ،ويشرب الشعب بأن القطاع العام سوف ينصلح حاله وتظهرأرباحه ،وتنتهي سلبياته في ظل الشركات القابضة ..!!

وقبل ان تمضي سنتان علي صدور قانون قطاع الاعمال العام ادركت الحكومة عيوب هذا القانون ،وبدأت في تعديله سواء عن طريق (ضغط) عدد الشركات القابضة ،أو (تقليص) اختصاصاتها ،بعد ان اشتكي السادة الوزراء من تقليص اختصاصاتهم ،وبعد ان اصبحت اعلانات التليفزيون تتضمن اسماء الشركات القابضة قبل الاعلان عن أي سلعة ،تماما كماكان الحال ايام المؤسسات العامة ولسنا ندري لماذا تبحث الحكومة عن كل هذه (الصيغ) وتجربها علي حساب الاقتصاد القومي،بينما الصيغة الملائمة كانت موجودة في مصر منذ انشاءبنك مصر وشركاته في العشرينات من هذا القرن ..؟

لقد كان البنك يقوم بدور الشركة القابضة بالنسبة لشركاته ،يساهم في راس مالها ، ويمثل في مجلس ادارتها، ايام كانت مجالس الادارات مجالس حقيقية تمثل (راس المال) ولاتمثل الموظفين اواصحاب المصالح ..؟والبنوك الحكومية الحالية تستطيع ان تقوم بهذا الدور بالنسبة لوحدات القطاع العام بدون مصروفات اضافية أو (اعلانات) اضافية ،ودون ان تضطرالحكومة الي تعديل القانون وهو في العام الثاني من عمره .لكن الحكومة لايمكن ان تقول بانه كانت هناك تجربة ناجحة قبل الثورة ،لذلك فإنها تجرب كل التجارب الفاشلة حتي يقال انها دائما تاتي بالجديد..!!